

مناقشات

MEDIA

تغريد

حذف موقع «فيسبوك» منشورا لرئيس وزراء ألبانيا علي احمد، حرض فيه المواطنين على الانتفاض و«دفن» المتمردين، بينما تتقدم «جبهة تحرير شعب تيراهي» نحو العاصمة اديس ابابا، لانتهاكه سياسات المنصة ضد التحريض على العنف ودعمه.

طردت روسيا المراسل الهولندي لصحيفة «فولكسكرانت» اليومية توم فينك، في قرار وصف ب«الغامض» والمبني على انتهاكات إدارية تعود إلى سنوات، وأشارت السلطات الروسية إلى أن فينك لا يمكنه العودة قبل عام 2025 على الأقل.

أعلنت السلطات العراقية الخميس إجراءات جديدة وعقوبات قانونية ستطاول المحرضين عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، فيما حذر مراقبون من مخاطر استغلال هذا الاجراء سياسيا خارج الضوابط القانونية.

ستتألف شركة «غوغل»، اعتبارا من العام المقبل، خدماتها الإخبارية في إسبانيا، بعدما عدلت مدريد قانونا يفرض رسوما على مجموعات كبرى، على غرار شركات التكنولوجيا الأميركية المملوكة للناشرين.

تشهد حرية التعبير والصحافة والتعددية الإعلامية انتكاسة في تونس، عبر قرارات تنسف مكتسبات «ثورة الياسمين» وقصة نجاح نادرة في قلب صفحة الحكم الاستبدادي قبل عقد

الإعلام التونسي رهينة الانقسام السياسي

لولس . العربي الجديد

مسمى، حتى يبت في ملفيهما. وطالبت القناتان بتحديد مدة التوقف حتى يمكنهما الالتزام بها، نظراً لأن لديهما عقوداً والتزامات يجب مراجعتها استناداً لمدة التوقف. لكن المجلس أبقى واستكبر». رأي زياد الهاني يشترك فيه أمين عام «الحزب الجمهوري» المعارض لقرارات الرئيس التونسي، عصام الشابي الذي رأى أن مثل هذه القرارات الغاية منها الحد من حرية الصحافة والتعبير

اتهامات لـ«الهايك» بتصفية الحسابات السياسية لقيس سعيد

بتبريرات قانونية «واهية»، وقال «قد نجد من التبريرات ما لا يحصى ولا يعد، ولكن لا يمكن أن نغفل عن الوضعية التي انتهى إليها المشهد الإعلامي المرئي في تونس عشر سنوات بعد ثورة الحرية والكرامة. مشهد بدأت تتقلص فيه مساحة الرأي والرأي الآخر إلى الحد الأدنى إثر قرار إداري للتلفزة الوطنية (التلفزيون الرسمي) بعدم تناول الشأن السياسي بعد 25 يوليو، وتخلي

قنوات (الحوار التونسي) و(قرطاج) و(تونسنا) تلقائياً عن برمجة المناير الحوارية التي أثبتت بها شبكة برامجهما طيلة السنوات الماضية، وصولاً إلى غلق قنوات (الزيتونة) و(نسمة)، وتهديد قناة (حنبل) بأن تلقى نفس المصير... حتى أن قناة (التاسعة) أصبحت تشكل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة».

وأضاف الشابي أن «تعديل المشهد الإعلامي لضمان التعدد والتوازن ضروري ومطلوب، ولكن في كل الأحوال ليس مقبولاً أن ينتهي بنا تطبيق القانون إلى العودة بالإعلام إلى البث باللونين الأبيض والأسود كما كان الحال سابقاً». وهي آراء شاركهم فيها مقدم البرامج في «نسمة تي في» حسان بلواعر الذي اعتبر غلق القناة «تسغفاً» في تطبيق القانون «غير مقبول»، في «ظرف تحتاج فيه تونس إلى التعددية، لترسيخ تجربتها الديمقراطية المهددة بالفشل». كما رفضت «حركة النهضة»، في بيان لها، «سياسة الضغوط المسلطة على أصحاب الرأي المخالف وتوظيف بعض الهيئات التعديلية للتضييق على حرية التعبير، ومن ذلك غلق بعض المؤسسات الإعلامية كقناة (نسمة) وقناة (الزيتونة)، وتهديد قناة (حنبل)، بما يحيل عدداً كبيراً من الصحفيين والفنيين والعاملين على البطالة، بدلاً من تسوية وضعياتها في كنف احترام القانون وحرية الإعلام».

هموم الصحفيين والموظفين في هذه المؤسسات حاضرة أيضاً في بيانات النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين و«الجامعة العامة للإعلام»، التي تحت لواء «الاتحاد العام التونسي للشغل». فغلق القنوات، تحت أي ذريعة، له انعكاسات على العاملين فيها الذين سيحالون على البطالة الإجبارية، في وضع إعلامي متآزم اقتصادياً بطبيعته، ويعاني العاملون فيه أوضاعاً اجتماعية هشة وتآخراً في صرف الأجور.

كما يرى آخرون أن غلق القنوات فيه حد من حرية اختيار التونسيين في مشاهدة القنوات التلفزيونية المحلية التي يرغبون، كما أن هذه القرارات ستصبح بمثابة السيف المسلط على رقاب المؤسسات الإعلامية التي تفكر في الخروج من بيت الطاعة السياسية، خاصة بعد سجن الإعلامي عامر بن عباد، إثر قراءته لقصيدة في برنامجها الذي يبث على قناة «الزيتونة» قبل غلقها، اعتبرت كلماتها مساً بشخص الرئيس التونسي قيس سعيد.

وعلى الرغم من أن بعض وسائل الإعلام السمعية والمرئية ما تزال إلى حد الآن تعمل وتقدم برامجهما وفقاً لخطها التحريري، إلا أن التخوفات تبقى مشروعة، في ظل مناخ سياسي متشنج بين الراضين لما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد والمدافعين عنه، وهو ما قد يزيد في حدة التجاذبات السياسية التي قد تؤدي إلى انقسامات بين أبناء الشعب الواحد. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس قال، الشهر الماضي: «نشعر بالقلق وخيبة الأمل حيال التقارير الأخيرة من تونس حول التعديبات على حرية الصحافة والتعبير». ودعا برايس الحكومة التونسية إلى «المحافظة على التزاماتها باحترام حقوق الإنسان كما نص عليها الدستور التونسي» ومرسوم أصدره الرئيس قيس سعيد في سبتمبر/أيلول. وأضاف: «نحضر أيضاً الرئيس التونسي ورئيسة الوزراء الجديدة على الاستجابة لدعوة الشعب التونسي، لوضع خارطة طريق واضحة، للعودة إلى عملية ديمقراطية شفافة بنحرف فيها المجتمع المدني والأصوات السياسية المتنوعة».



تصاعدت وتيرة التهديدات بحق الصحافيين التونسيين (حسب مراد/Getty)

العام الأخطر على الصحافيين

الإجمالي للاعتداءات، حصلت بين 25 يوليو/تموز و25 أكتوبر/تشرين الأول الماضيين، أي بعد إعلان الرئيس قيس سعيد تجسيد عمل البرلمان التونسي وإقالة حكومة هشام المشيشي وجمعه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. الاعتداءات على الصحافيين التونسيين تنوعت بين الإهانات اللفظية والجسدية والمنع من العمل والتحرش الجنسي.

وتصدر الأمن التونسي - ككل عام - قائمة المعتدين ب72 اعتداء، تلاه الموظفون الحكوميون ومسؤولون رسميون، ثم الجسم القضائي. التقرير طالب رئاسة الدولة التونسية بتوفير ضمانات لحماية الصحافيين، والإدانة العلنية لهذه الاعتداءات، وتسهيل عمل الصحافيين التونسيين من خلال تعيين مخاطب إعلامي يمكنهم من المعلومة تطبيقاً لحق المواطن فيها.

أكد نقيب الصحافيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي، لـ«العربي الجديد»، أن العام الحالي هو «الأخطر» على الصحافيين التونسيين، إذ بلغت الاعتداءات فيه مستويات قياسية. وأضاف الجلاصي أن «على القضاء التسريع بالحسم في القضايا المتعلقة بهذه الاعتداءات، فهناك 300 ملف قضائي تقدم به الصحافيون والعاملون في القطاع الإعلامي لم يحسم القضاء التونسي فيها إلى حد الآن، ما كرس سياسة الإفلات من العقاب».

جاءت تصريحات الجلاصي تعليقاً على تقرير للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين الثلاثة الماضي، كشف عن وقوع 224 اعتداء على الصحافيين التونسيين بين الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2020 و25 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

ويبين التقرير أن 66 حالة اعتداء، أي أكثر من ربع العدد

تنقسم الآراء في تونس حول التغييرات الأخيرة في المشهد الإعلامي، بين من يراها تطبيقاً متأخراً للقانون ومن يعتبرها تصفية لحسابات سياسية، خاصة أنها جرت إثر قرار الرئيس قيس سعيد، في 25 يوليو/تموز، تجسيد عمل مجلس النواب وإقالة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي، مرتكزاً على فصل دستوري يخوله اتخاذ تدابير استثنائية في حالة «خطر داهم» يهدد البلاد.

في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أغلقت قناتا «الزيتونة» و«نسمة تي في»، بينما اتخذت «حنبل تي في» قرار الإقفال، وواجهت «إذاعة القرآن الكريم» المصير نفسه، وذلك تطبيقاً لقرار اتخذ خلال السنوات الماضية وأجل، من «الهيئة العليا للسمعي البصري» (الهايك). الاستعجال في البث بمصير هذه المنصات الإعلامية رده كثيرون إلى قرارات قيس سعيد أخيراً، خاصة أنها معروفة بمعارضته. في حديث العضوة في المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين فوزية الخيلوي لـ«العربي الجديد»، تقول إن «تطبيق القانون لا يختلف عليه اثنان»، وتشير إلى أن المؤسسات الإعلامية المذكورة كانت تبث على نحو غير قانوني، لكنها لا تنفي أنها (المؤسسات) كانت «تلقى دعماً من أطراف حزبية نافذة، وبعد 25 يوليو/تموز تغيرت المعادلات السياسية».

ولا تخفي الخيلوي أن مثل هذه القرارات تنعكس سلباً على حرية الصحافة، فتؤكد أن «حرية الصحافة في تونس مهددة منذ سنوات، لكن وتيرتها زادت في المدة الأخيرة، في ظل تعمد الرئاسة التونسية اعتماد سياسة اتصالية غريبة»، فإلى الآن لم يُعين مستشار إعلامي لرئيس الدولة ولا لرئاسة الحكومة، ما يعني ضمناً «تجاهلاً للتواصل مع الإعلاميين، وضرباً لواحد من حقوق الإنسان، وهو حق المواطن في الحصول على المعلومة». في الوقت نفسه، تلمس «الهايك» بموقفها، وتوضح، عبر رئيسها النوري اللجمي، أن «تسوية الملفات القانونية لهذه القنوات شرط أساسي لاستئناف بثها». ويقول اللجمي إن القرارات ليست إلا تطبيقاً للقانون وتنظيماً للقطاع السمعي البصري في تونس، و«ليست عقاباً لأي طرف».

لكن رئيس تحرير «قناة الزيتونة» لطفي التواتي يرى أن قرار إغلاقها سياسي. وقال سابقاً لوكالة «رويترز» إن «القرار هو معاقبة لـ(الزيتونة) على مواقفها الأخيرة من قرارات الرئيس... السلطات حركت الهيئة بسبب معارضتها للرئيس».

ويشاركه الإعلامي زياد الهاني الرأي، إذ قال عبر حسابه في «فيسبوك» إن المجلس الحالي لـ«الهيئة العليا للسمعي البصري» غير قانوني، وإن قراراته مجحفة. وأضاف عن مجلس «الهايك» أنه «مجلس مشبوه، متهم من قبل أعضاء استقالوا منه بالفساد. وقد تمت مراسلة قيس سعيد لتصحيح وضعه القانوني وتوضيحه، لكنه لم يفعل شيئاً، بما يعني أنه فضل الإبقاء عليه في وضعه الحالي لتشيجه لحسابه». واعتبر الهاني أن قرار «الهايك» في حق قناتي «الزيتونة» و«نسمة تي في» مجحفة، «لأن هاتين القناتين، وخلافاً لكل الأكاذيب التي يتم ترويجها، استوفتا كل الطلبات القانونية التي تمسكت بها (الهايك)، وهي تخلي أسامة بن سالم بصفته عضواً في مجلس شوري (حركة النهضة) عن أسهمه في مؤسسة قناة (الزيتونة) من جهة، وتغيير شركة قناة (نسمة) لطبيعتها القانونية. لكن مجلس النوري (الهايك) أصر على توقف القناتين عن البث إلى أجل غير

